

المسح العالمي للقيم

المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم

التقرير النهائي

إعداد :

زاهي المغيربي نجيب الحصادي

فتحي علي سليمان إبراهيم

يوسف القماطي

ديسمبر 2015

مركز البحوث والاستشارات - جامعة بنغازي

المحتويات

	شكر وتقدير
(1)	السياق السياسي
(3)..... فتحي علي	منهجية المسح
(7)	الملخص التنفيذي
(11)	أوراق تحليلية
(13)	ركانز قيمية
(28)	اقتصاد الربيع ومنظومة القيم
(45)	توجهات وسلوكات سياسية
(56)	الهوية في ليبيا: توجهات الولاء والانتماء
(73)	تعاطي الليبيين مع وسائل الإعلام
(91)	المسح الشامل لقيم الليبيين والدستور
(104)	الديمقراطية بين مطرقة الطاعة وسندان العصيان
(127)	العلاقة بين منظومة القيم والتشريعات الجنائية
(146)	احترازات فلسفية
(157)	نتائج المسح

تمهيد

يتطلب الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في مجال القيم أن تضع لنفسها سياسات وخططاً تحدد خطابها وتبرز أهدافها وفق رؤية تعمل على ترسيخ سلوكيات لدى أفراد المجتمع بصورة تخدم منظومته القيمية بمعناها الوطني والإقليمي والدولي، حيث أن تأسيس نظام الإعلام على هذا النحو يُعد شرطاً ضرورياً في الحكم على فاعلية دوره. 1 وفي هذا الإطار تشير إحدى الدراسات التي أجريت على عينة من الإعلاميين الليبيين إلى نماذج من القيم الواجب على الإعلام أن يدعو لها من منطلق مسؤوليته الاجتماعية، مثل الدين والهوية والتعايش الآمن وحماية مصادر المعلومات ونبذ الدعوة للعنف والكراهية ومساعدة الفئات الأقل ضعفاً في المجتمع والحفاظ على وحدة الوطن. وهي بطبيعة الحال تتسق مع آراء الليبيين الواردة في بيانات المسح الشامل للقيم. 2

وسواء أكانت هذه القيم ترتبط بموضوعات تتعلق بالإعلام أم ذات صلة به، يمكن أن نؤسس من خلالها أرضية لتحليل تلك البيانات تستند إلى المبادئ التالية:

1 هنا ينبغي التنبيه إلى أن الحكم على فاعلية دور وسائل الإعلام إنما يكون بالنظر إلى قدرتها على بلوغ الأهداف التي وضعتها لنفسها بغض النظر عن كون ذلك توجيهاً لوسائل الإعلام أم لا، حيث تتضمن السياسات والخطط الإعلامية - سواء حكمنا عليها بأنها صحيحة أم خاطئة - أهدافاً تلتزم فيها بمبادئ مثل المسؤولية الاجتماعية والأمن القومي والحفاظ على الهوية الوطنية، وهي مبادئ تتحدد ملامحها في ضوء فهم المسيطر على تلك الوسائل لمعنى هذه المبادئ، حيث لا تعتبر ذلك توجيهاً لوسائل الإعلام بل تنظيماً لعملها وتسوق في ذلك مبررات مثل خدمة مصالح مجتمعية مشتركة والمحافظة على تماسك المجتمع وغير ذلك كثير. وعلى هذا الأساس تتضح الحدود التي تقف عندها الحريات الأساسية لممارسة العمل الإعلامي والصحفي. ففي زامبيا مثلاً ألقى الرئيس السابق كنيث كاوندا خطاباً على الصحفيين في بلده قال فيه: "يجب على إعلامنا أن يعكس طبيعة مجتمعنا، وأن يقدم وأن يدافع عن فلسفتنا، وقيمنا ومصالحنا كدولة ذات سيادة". وبالمثل وجه الرئيس الفيزويلي السابق انتقادات لوسائل الإعلام قائلاً: "إن صناعة الاتصال لا يمكن أن تكون لها الأولوية على النظام الاجتماعي والمدني".

للمزيد انظر: جون مارتن، وانجو جروفنر شودري، نظم الإعلام المقارنة، ترجمة على درويش، مراجعة محمد محمود رضوان، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص 81.

2 خالد سعيد أسبيته، "الحرية والمسؤولية والمهنية: نظرة لأخلاقيات العمل الإعلامي ودعم الأمن المجتمعي في ضوء استطلاع عينة من آراء الإعلاميين الليبيين"، المجلة الليبية للدراسات، العدد 2، إبريل 2013، دار الزاوية للكتاب، ص 29.

- إن علاقة التأثير التبادلي بين القيم التي يعتنقها أفراد المجتمع والرسالة التي تقدمها المؤسسات الإعلامية تعد شكلاً من أشكال التعاطي بينهما.
- يمكن تفسير أو إيضاح بعض الموضوعات الإعلامية من خلال استخدام بيانات قدمها المبحوثون في سياقات موضوعية أخرى.
- هناك مجموعة كبيرة من المتغيرات ذات التأثيرات المحتملة في عمل الإعلام، لذا فمن المفيد طرح التساؤلات التي تقترح وجود ارتباطات بين هذه المتغيرات والتي قد تساعد في فتح آفاق مستقبلية في التعرف على المؤثرات في عمل وسائل الإعلام.
- إن مسألة تأصيل هذه البيانات ومعالجتها وفق نظريات علم الإعلام والاتصال تعد أمراً مهماً لفهم السياق النظري العام الذي تعمل فيه المنظومة القيمية للمجتمع الليبي.
- قد تساعد بعض المقارنات بين التجارب العربية والدولية والحالة الليبية في زيادة فرص الفهم والتنبؤ.

ثقة الليبيين في وسائل الإعلام وضمان حق المعرفة

ترتبط ثقة الرأي العام في وسائل الإعلام في العموم بمجموعة من المتغيرات ذات الصلة بالأدوار التي تقوم بها في المجتمع، فإذا ما تم تجاوز هذه الأدوار أو استخدام الوسائل بصورة تسيء لأفراد المجتمع فإن ثقة الرأي العام في هذه الوسائل سوف تنخفض. وهذه الأدوار تتشكل، فيما يقول محمود يوسف السماسيري، في ضوء "الفلسفات الإعلامية، وطبيعة الحقيقة، وطبيعة الدولة، وطبيعة العلاقة بين الإنسان والدولة، والغايات التي يفترض أن تحقيقها سوف يتم على خير وجه في ضوء هذه العلاقة".¹ حيث يأمل الرأي العام أن تقوم وسائل الإعلام بشكل واضح وشفاف بالأدوار الواجب عليها القيام بها تجاهه حتى تنال ثقته، وعلى هذا فقد تؤثر المصالح الشخصية للقائم بالاتصال أو الصحفي، على سبيل المثال، في هذه الثقة، كما أن متغيرات كثيرة قد تؤدي إلى ذلك مثل انحياز مالك الوسيلة لأجندات إيديولوجية أو لمصالح المعلنين، والتزام الإعلاميين بأخلاقيات المهنة، ودرجة تناول وسائل الإعلام لاهتمامات المواطن، والقيم التي تروج لها، وحجم ونوعية المعلومات التي توفرها لهم، وتدخّل الحكومة في عملها، وقدرتها على الحفاظ على النسيج الاجتماعي ودعم التماسك الاجتماعي والحفاظ عليه. وفي هذه الورقة نجد أن مثل هذه المتغيرات قد تؤثر على مستوى ثقة الليبيين في وسائل الإعلام، ومن جملة هذه المتغيرات سنقدم ما يرتبط بالحالة الليبية، والتي نتوقع أن يكون لها تأثيرات محتملة على مستوى ثقة الليبيين في وسائل الإعلام. وهذه المتغيرات نسوقها على النحو التالي:

1 محمود يوسف السماسيري، فلسفات الإعلام المعاصرة: قراءة في ضوء المنظور الإسلامي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرنند-فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ص 416.

تعد ثقة الليبيين في الصحافة والتلفزيون منخفضة جداً حيث نسبة (8.1%) من الليبيين تثق في الصحافة و (9.8%) منهم يتقنون في التلفزيون، وهذا قد يرتبط بمتغيرات متعددة ذات صلة بذلك، وعلى هذا الأساس فإن أحد التفسيرات الممكنة ربما يرتبط بنظرية التوقعات الاجتماعية حيث ارتفاع مستوى توقعات الليبيين من وسائل الإعلام خاصة بعد ثورة 17 فبراير في الوظيفة التي من الممكن أن تؤديها هذه الوسائل سواء على الصعيد العام أم على الصعيد الاجتماعي. فمن الملاحظ، كما يشير محمد على الأصغر، أن وظيفة التعبئة تغطي في الخطاب الإعلامي الليبي على وظيفة التوعية¹، الأمر الذي نعتقد أنه قد يكون سبباً في إحداث نوع من عدم التوافق بين مستوى التوقعات الاجتماعية من وسائل الإعلام ودرجة استجابة وسائل الإعلام لها. ويعبر عن هذه التوقعات الاجتماعية في الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي الليبي في مادتيه (13 و 14)2، وما ورد في توصيات الإعلاميين في الملتقيات والمؤتمرات التي

1 تتسم الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الشمولية باستخدامها لوسائل الإعلام كأداة للدعاية والترويج لنفسها وتجميل أداؤها وتضخيم منجزاتها بشكل مغاير للحقيقة، ولذا تلجأ للتعبئة وللتحشيد وإثارة حماس الرأي العام من خلال استخدام خطاب انفعالي عاطفي يتدني فيه البعد المعلوماتي والمعرفي إلى مستويات منخفضة يكثر فيها التضخيم والتشويه والتلون للمعلومات لتوافق المعنى المراد نقله عبر وسائل الإعلام. وهذه الوظيفة التعبوية تلبى احتياجات السلطة من وسائل الإعلام دون الإشباع الحقيقي لاحتياجات أفراد المجتمع منها. أما وظيفة التوعية فهي وظيفة أساسية من الوظائف المفترض أن تؤديها وسائل الإعلام بعكس الوظيفة التعبوية التي لا تعبر عن وظائف وسائل الإعلام وإنما تعد توظيفاً للإعلام لخدمة مصالح الأنظمة الحاكمة فقط. وعلى هذا فإن الوظيفة التوعوية تأتي لتلبية احتياجات أبناء المجتمع من هذه الوسائل عبر تزويدهم بالمعلومات الدقيقة والموضوعية ومساعدتهم من خلالها على التكيف مع البيئة الاجتماعية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة تجاه القضايا التي يواجهونها. وقد تستخدم وظيفة الإقناع في الإعلام التعبوي أساليب غير مهنية وغير أخلاقية، مثل الدعاية السوداء، وغسيل الدماغ، وإثارة الغرائز، ومخاطبة المصالح الضيقة، ودفع الأفراد في اتجاه واحد. في المقابل، تعتمد وظيفة التوعية على مخاطبة العقل، وتوفير المعلومات، وشرح البدائل الممكنة، وتوفير حرية الاختيار عبر تنوع المضامين والأفكار والآراء.

لمزيد: انظر محمد على الأصغر، "القنوات الفضائية في زمن الربيع العربي وثورة 17 فبراير في ليبيا"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 51-52، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، طرابلس، 2013، ص 14.

2 ينص الإعلان الدستوري في مادته 13 على أن "للمراسلات والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمتها وسريتها، وهما مكفولتان، ولا يجوز مصادرتها أو رقابتها إلا بأمر قضائي، ولمدة محددة، ووفقاً لأحكام القانون". وفي مادته 14 ينص على أن "تضمن الدولة حرية الرأي والتعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع القانون".

جمعتهم. 1 ولعل غياب التوافق بين ما جاء في هذا الإعلان من توقعات وطموحات وبين شعور المواطن الليبي بانحراف وسائل الإعلام عن هذه التوقعات سبب في انخفاض ثقتهم فيها. ومن ناحية أخرى، فإن تدني مستوى المهنة للقائمين على إنتاج المواد الصحفية والتلفزيونية وفق بحوث محلية ليبية كان سبباً في إضعاف المضامين الإعلامية وتزايد أصوات التشكيك فيها، وتضاف إلى مشكلة تدني مستوى المهنة وأثرها على ضعف المضامين الإعلامية مشكلة الضغوطات التي باتت تمارس على الصحفيين بشكل يزيد من ممارستهم الرقابة الذاتية السلبية على حجم ونوعية المعلومات التي يقدمونها للمواطن الليبي عبر هذه المضامين.² كما ينبغي الالتفات أيضاً إلى أن انخفاض ثقة الليبيين في الصحافة والتلفزيون قد يرتبط بظاهرة تلاعب مصادر المعلومات بهما، لاسيما المصادر التي يفترض بها أن تكون مسؤولة، حيث قدمت هذه المصادر معلومات مغلوطة أو ناقصة أو كاذبة في بعض الأحيان.³ بيد أن تجاهل وسائل الإعلام تقديم الاعتذار عن الأخطاء للمتلقى الليبي قد أسهم في مضاعفة المشكلة. كما أن سوء تقدير الكثير من الوسائل الإعلامية لاستخدام السبق الصحفي في نشر الأخبار جعل مصداقيتها وموضوعيتها على المحك، وعلى هذا فإن عدم الخبرة في التعامل مع مصادر المعلومات وتحديد توقيت استخدامها قد يكونان سببين يمكن إضافتهما لأسباب انخفاض ثقة الليبيين في الصحافة والتلفزيون.

1 انظر توصيات: الملتقى الأول لحوار الصحفيين في مدينة طرابلس من 3 إلى 4 مارس 2012؛ الملتقى الثاني للإعلاميين في مدينة بنغازي من 12 - 14 مايو 2012؛ الملتقى الثالث للإعلاميين في مدينة جادو من 23 إلى 25 يونيو 2012؛ مؤتمر الشأن الليبي في الخطاب الإعلامي الواقع وآليات التطوير، في مدينة مصراتة من 8 إلى 9 يناير 2014.

2 للمزيد انظر: خالد سعيد أسببته، "اتجاهات الإعلاميين نحو التغيرات في النشاط الإعلامي: دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين الليبيين"، بحث قبل في مؤتمر الإعلام وثقافة التغيير الذي كان من المقرر عقده في جامعة الأزهر بتاريخ 13-16 أبريل 2014. وقبل للنشر في كتيب خصصته الجامعة للبحوث المقبولة في المؤتمر.

3 الأمثلة كثيرة جداً على قيام بعض المسؤولين الليبيين بالتلاعب بوسائل الإعلام من خلال تزويدها بمعلومات غير دقيقة أو كاذبة - سواء بمعرفة أم بغير معرفة - مثل حادثة اعتقال سيف الإسلام القذافي، ووجود خميس القذافي أثناء دخول الثوار لمدينة بني وليد، وحادثتي اختطاف رئيس الوزراء ورئيس المؤتمر الوطني العام. للمزيد انظر: العيساوي، فاطمة، "الإعلام الانتقالي في ليبيا هل تحرر أخيراً؟"، مركز زكارنيغي للشرق الأوسط، دراسة 14 أيار/مايو، 2013، رابط الموضوع <http://carnegieendowment.org/2013/.../الإعلام-الانتقالي-في-ليبيا...أخيرا/g3dy>

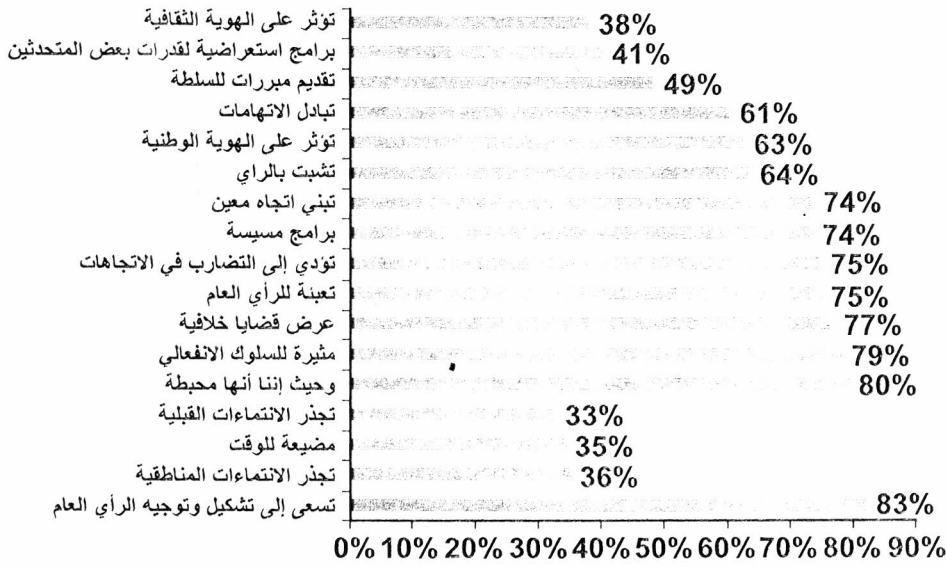
ويمكن الاستناد إلى نظرية ترتيب أولويات المحتوى الإعلامي¹ في فهم كيفية تعاطي الليبيين مع الصحافة والتلفزيون وارتباط ذلك بمستوى ثقّتهم في هاتين الوسّيلتين، إذ من المستغرب اهتمام (62.7%) من الليبيين بالسياسة، وبالرغم من أن هذه النسبة تبرز استحواذ الموضوعات السياسية على الأولوية في احتياجات الليبيين من مضامين وسائل الإعلام، إلا أنها لا تحظى بثقتهم في مصداقيتها.

إن هذا يذهب بنا إلى ضرورة التعرف على جودة ونوعية هذه المضامين السياسية بدلاً من النظر إلى حجم الاهتمام بها فقط. وقد تكون المشكلة في تقويم الليبيين للبرامج السياسية وأهدافها وطريقة تقديمها، وهذا التفسير هو ما أشارت إليه دراسة العجيلي عصمان سرّكز حيث ترى عينة من الليبيين غموضاً في أهداف البرامج السياسية، إذ وصفها (34.9%) منهم بأنها تروج لأجندة معينة، ووصفها (45%) منهم بأن ضيوف هذه البرنامج يروجون أيضاً لأجندة معينة، ووصفها (2.4%) منهم بأن هدفها إحراج ضيف البرنامج. بالإضافة إلى الآثار السلبية التي ذكرها أفراد العينة نتيجة تعرضهم لمثل هذه المضامين، فمن 28 وصفاً قدم المبحوثون 17 وصفاً سلبياً لها، حيث وصف المبحوثون هذه المضامين وفق أوزانها النسبية² كما هي موضح في الشكل (1).

1 تفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع تغطية كل الموضوعات لذا فهي تختار التركيز على تلك التي تحظى بأهمية كبيرة نسبياً لدى الجمهور، وتجعلهم يدركونها ويقلقون بشأنها، ويمكن أن نلاحظ أن ترتيب الأولويات يساهم في صنع الثقافة الجماهيرية، وتحقيق الإجماع حول بعض الاهتمامات لدى الجمهور. للمزيد انظر: شاوي، برهان، مدخل في الاتصال الجماهيري ونظرياته، ط1، دار الكندي، الأردن، 2003، ص 175-176.

2 - الوزن النسبي يمثل القيمة المحسوبة للمتوسط الحسابي لكل فقرة مقسوماً على أعلى قيمة مفترضة في المقياس المستخدم. وهو يشير إلى ترتيب الفقرة وأهميتها بالنسبة للمبحوث مقارنة مع غيرها من الفقرات في نفس المقياس.

شكل (1) يبين المضامين السياسية وفق أوزانها النسبية على حسب وصف المبحوثين



نهتم في هذه الورقة بمعرفة علاقة التأثير التبادلي بين المتغيرات، فإن ذلك يمكن أن يشكل السياق الأقرب لتفسير وفهم انخفاض ثقة الليبيين في الصحافة والتلفزيون، وفي هذا الإطار يمكن إثارة مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بكيفية تشكيل الثقافة الجماهيرية على النحو التالي: أي المتغيرين يؤثر في الآخر: ذوق المتلقي الليبي وثقافته أو ما تركز وسائل الإعلام على عرضه؟ بمعنى هل هذه المساحات الكبيرة التي تخصصها وسائل الإعلام لعرض المضامين السياسية تفرضها رغبات الجمهور في التعرض لمثل هذا النوع من المحتوي؟ أم أن طغيان هذه المضامين هو ما شكل ذوق الجمهور واهتماماته لمتابعة هذه المضامين أكثر من غيرها؟

ويمكن ربط الطريقة التي ينظر بها الإعلاميون إلى تأسيس نظام إعلامي ليبي بمستوى انخفاض ثقة الليبيين في الصحافة والتلفزيون، ففي ظل التغيرات السياسية التي تحدث في ليبيا يأمل الإعلاميون أن يستقل الإعلام عن السلطة التنفيذية ويكون أداة مهمة وداعمة لتأكيد المسار الديمقراطي،¹ حيث لم يحصلوا إلى الآن على النظام الإعلامي الذي يعمل باستقلالية ويسعى إلى توفير المزيد من المساحات لحرية الرأي والتعبير، بل زاد عدد الانتهاكات المادية والجسدية والمعنوية للإعلاميين، وتعرضوا إلى ضغوطات كبيرة تصل إلى حد التهديد بالقتل في بعض الأحيان بسبب رغبة بعض الأطراف في الحجب والتعتيم على بعض المعلومات.² فهذه الطفرة

1 خالد سعيد أسبيته، "توظيف مكونات المشهد الإعلامي في بلورة رؤية جديدة لنظام الإعلام الليبي"، مجلة المعرفة للتنمية والتطوير، مارس العدد 1، جامعة أفريقيا المتحدة، الزاوية- ليبيا، 2013، ص 12-15.

2 للمزيد انظر: التقارير الصادرة عن منظمة مراسلون بلا حدود التي تشير إلى الكثير من هذه الانتهاكات.

في عدد الصحف والقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية وظهور قطاع الإعلام الخاص في المشهد الإعلامي الليبي كانت مصحوبة بالعديد من الصعاب في عملية التأسيس لنظام الإعلام الليبي بصورة تدفعنا للاعتقاد بأن ذلك قد يكون سبباً في تشكيك الليبيين في مصداقية وموضوعية واستقلالية وسائل الإعلام، حيث تطرح الكثير من التساؤلات بشأن من يملك، ومن يمول هذه الوسائل الجديدة، ويمتد التشكيك ليطل نوايا مالكيها ومدى فائدة هذه الوسائل للمجتمع الليبي. بالإضافة إلى أن غياب البعد الإستراتيجي في بناء النظام الإعلامي على المستوى الوطني أحدث اختراقات قد تعمق عدم ثقة الليبيين في وسائل الإعلام مستقبلاً مثل امتلاك جهات سياسية وجماعات ومدن وغيرها صحفاً وقنوات تلفزيونية ربما قد يزيد من تشكيك الليبيين فيها خاصة أنها لم تقف على مسافات متساوية من الجميع في تغطيتها. وربما يدعم هذا القول ما ذهب إليه (28.1%) من الليبيين من أن أخبار التلفزيون تحابي الحزب الحاكم، وأن (50.6%) منهم لن يصوتوا لأي من الأحزاب إذا أُجريت الانتخابات غداً، كما يطرح ذلك تساؤلاً حول عمل وطبيعة الأحزاب وما إذا كان انخفاض ثقة الليبيين بها هو ما أثر على ثقتهم في وسائل الإعلام باعتبارهم أحد المالكين لها، أو كما يعتقد الليبيين أنهم مالكون لها؟

وإذا ما نظرنا إلى الأخلاقيات المهنية نرى أن (98.5%) من الليبيين يؤمنون بالله، و(96.6%) منهم يرون أن الدين مهم في حياتهم، حيث يحث الدين على إتقان العمل، وأنه ينبغي على الليبيين بوصفهم متدينين إتقانه، وهذا ما لم يتحقق، وبالتالي فإن الاهتمام بالدين يستلزم أن يظهر الإعلاميون أداءً أفضل يستحق الثقة، وذلك باعتبارهم جزءاً من المجتمع المتدين. نحتاج إذن إلى فهم أعمق عن مفهوم الدين لدى الليبيين، والتأكد من إدراكهم للعلاقة بين إتقان العمل ومعنى الالتزام الديني لديهم.

كما يمكن ربط الثقة في وسائل الإعلام بالصور الذهنية التي تحاول هذه الوسائل بناءها في أذهان الأفراد المنتمين إلى الرأي العام، كما تشير إلى ذلك نظريات بناء الواقع الاجتماعي، فمن الممكن افتراض عدم وجود اتساق بين الصور التي تكونت لدى الليبيين عن طريق متابعتهم لوسائل الإعلام الليبية وحقيقة الواقع المعاش، مما قد يجعل من احتمال مساهمة هذه الوسائل في

1- تقتض هذه النظرية أن وسائل الإعلام تقدم صوراً للواقع المادي والاجتماعي في رسائلها كما تجعل الأفراد يبنون معاني لهذا الواقع من خلال ما يقرأونه أو يسمعون أو يشاهدونه، وهم على هذا النحو لا يتصرفون على أساس ما يحدث أو ما قد وقع فعلاً، ولكن على أساس ما يعتقدونه أنه الموقف الحقيقي، وهذا الموقف حصلوا عليه من الصور التي تم نقلها لهم والتي قد لا يكون لها سوى نصيب محدود مما حدث فعلاً، وهذا من الممكن أن يؤدي إلى سلوك لا علاقة له بحقيقة ما يجري في الواقع.

للمزيد انظر: حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط5، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 155.

تكوين بناءات مشوهة أو زائفة عن الواقع الاجتماعي في أذهان الليبيين أمراً ممكناً يفقدون الثقة في هذه الوسائل بشكل تدريجي وهذا ما سيلاحظ في حالة بولندا التي سيأتي ذكرها لاحقاً. وهنا يمكن ملاحظة مجموعة من القيم التي قد يكون لوسائل الإعلام صلة بتكوين صور عنها، وهذا بالطبع يطرح تساؤلاً عن تأثير الصور الذهنية على ثقة الليبيين في وسائل الإعلام وفي قدرتها على تحقيق الاتساق المطلوب بين تلك الصور والواقع الفعلي. فعلى سبيل المثال هل لانخفاض الثقة في وسائل الإعلام علاقة باختلاف تصوراتنا عن معاني قيم مثل الدين؟ وهل لها علاقة باعتبار أن الإيمان بالحظ والعلاقات كما ترى نسبة (5.8%) من الليبيين بأنهما سببان للنجاح بدلاً عن العمل الدؤوب؟ وهل لها علاقة أيضاً بصورة الشباب، حيث ترفض نسبة (67.1%) من الليبيين أن يترأسهم شاب في الثلاثينيات؟ وهل وسائل الإعلام سبب في غرس مفاهيم في أذهان الليبيين عن الحرب الأهلية والإرهاب؟ وهل لها علاقة بتصور نسبة (55.4%) من الليبيين أن الحرب وسيلة ضرورية لتحقيق العدالة؟ قد توضح الإجابة عن هذه التساؤلات كيف يمكن أن تعمل وسائل الإعلام على بناء معاني وصور تجعل من مستوى اتساقها مع الواقع سبباً في ثقة الليبيين أو عدم ثقتهم فيها.

تعامل الليبيين مع مصادر المعلومات

يمكن مناقشة وتحليل هذا الموضوع في سياق نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، حيث تشير بيانات المسح الشامل إلى اعتماد الليبيين على وسائل الإعلام بشكل متفاوت كمصدر من مصادر حصولهم على المعلومات اليومية، فكان اعتماد الليبيين على المجالات بنسبة (2%)، وعلى الصحافة اليومية بنسبة (6.8%) و على البريد الإلكتروني (24.3%)، وعلى الإنترنت (35.8%)، و على الراديو (48.4%)، و على الهاتف النقال (71.3%)، و على الأصدقاء والزملاء (73%)، و على الأخبار التلفزيونية (78.8%).

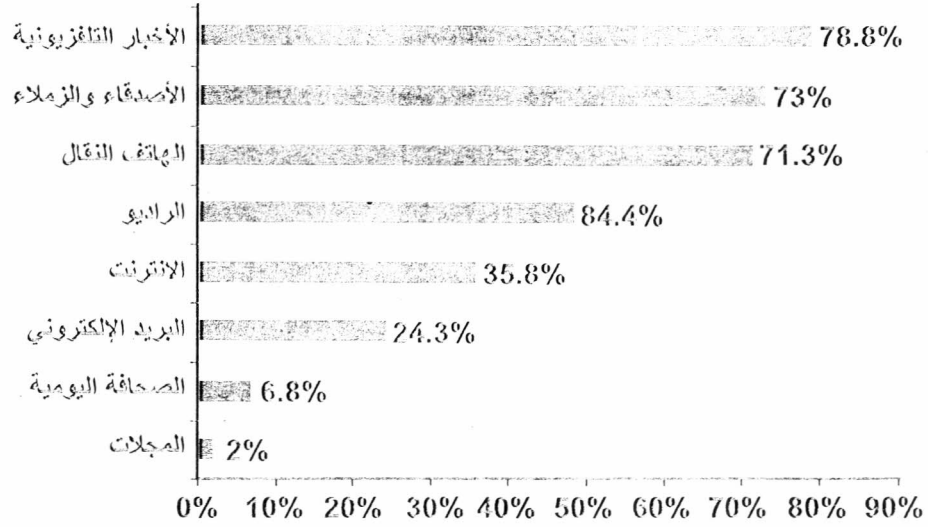
وبشكل عام نلاحظ من الشكل (2) ارتفاع نسبة اعتماد الليبيين على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات لاسيما الإعلام السمعي البصري، لكن هذا الاعتماد يأتي في ظل انخفاض

1 - يعتبر كل من ميليفين ديفلير و ساندر بول روكيتش مؤسسان لهذه النظرية التي تفترض أن الأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام باعتبارها مصدراً للمعلومات، فالفرد يسعى إلى تقوية حقه في المعرفة، وتحقيق حاجته من التسلية والترفيه واللعب، والحاجة إلى التعبير الصريح، والهروب من المشكلات اليومية. ولكنه في الوقت نفسه لا يستطيع تحديد أو ضبط الرسائل التي تبثها وسائل الإعلام. وتقوم هذه النظرية على دعمتين الأولى أن هناك أهدافاً للأفراد يبتغون تحقيقها من خلال المعلومات التي توفرها المصادر المختلفة، والثانية اعتبار نظام وسائل الإعلام نظام معلومات يتحكم في مصادر تحقيق الأهداف الخاصة بالأفراد.

للمزيد انظر : محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص ص 298 و 299.

تقتهم في هذه الوسائل كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، وهذا بالطبع يثير شكوكاً حول إمكانية أن تكون تلك المصادر قد حققت الإشباعات المطلوبة لدى الليبيين بشكل يظهر خللاً واضحاً في علاقة المتلقي الليبي مع وسائل الإعلام.

شكل (2) يبين تعامل الليبيين مع مصادر المعلومات اليومية علي حسب آراء المبحوثين

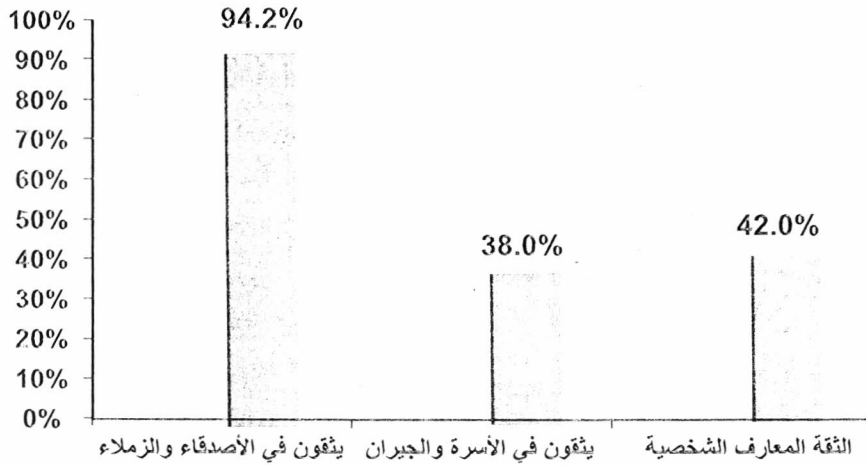


إن هذا الوضع غير المتوازن قد يؤدي إلى لجوء المواطن الليبي إلى التأويل الشخصي لإكمال النقص في المعلومات التي يحصل عليها منقوصة الثقة، بالإضافة إلى صيغ هذه المعلومات بصيغة شخصية تعكس آراءه واتجاهاته وميوله. وإذا ما سلمنا بصحة هذه الفرضية فإن عملية التشويه للمعلومات وبت الإشاعات ستصبح ممكنة وستحدث حالة من الإرباك في فهم الليبيين للرسالة التي يريد الإعلام إيصالها، ولعل هذا ما قد دفع البعض إلى اتهام وسائل الإعلام الليبية، وعلى شاشاتها في بعض الأحيان، بإشاعة الفتنة وروح الفرقة والتحريض على الكراهية.

وفي الإطار نفسه فإن استخدام نظرية تدفق المعلومات على مرحلتين¹ قد يفرض نفسه كأرضية للتحليل في هذا السياق، حيث تحصل أغلبية عالية من الليبيين على معلومات يومية من

1 تقوم هذه النظرية على فكرة أن الأفكار غالباً ما تنتقل من الراديو والصحف والتلفزيون إلى قادة الرأي ومن هؤلاء إلى القطاع الأقل نشاطاً في المجتمع. وقد أظهرت هذه النظرية فائدة في مجالين أولهما: أن الجمهور ليس عبارة عن أفراد منفصلين بل متصلون عبر قنوات متعددة يتم تبادل النقاش والمعلومات من خلالها، والثاني: تأثير الاتصال الشخصي المباشر أكثر من تأثير وسائل الإعلام خاصة في الدراسات التي أجريت حول كيفية اتخاذ الأفراد لقراراتهم الانتخابية.

الأصدقاء والزملاء والهاتف النقال، ورغم أن المسح لم يقدم لنا فكرة عن طبيعة ونوعية المعلومات التي يوفرها هذا المصدر لليبيين، وكذلك عن خصائص الأشخاص الممثلين لهذا النوع من المصادر، إلا أننا نستطيع التنبؤ - وفق النظرية السابقة - بأن الكثير من المناقشات قد يلجأ إليها الليبيون من خلال الاتصال الشخصي المباشر مع زملائهم وأصدقائهم الأكثر تعرضاً لوسائل الإعلام لإيضاح أو للتعرف على بعض المعلومات التي تتناولها هذه الوسائل في تغطيتها. هذه الطريقة في تدفق المعلومات بين الليبيين تجعلنا نطرح تساؤلات حول احتمالية أن تكون هذه المعلومات قد مزجت بانطباعات واستنتاجات الأشخاص الذين يقومون بنقلها؟ وحول قدرتهم في التأثير على القرارات التي يتخذها الليبيون بشأن إعطاء صوتهم الانتخابي لمرشح سياسي أو تبني رأي أو فكرة معينة دون غيرها؟ ويبدو أن هذا التأثير للأصدقاء والزملاء قد يحظى باحتمال أعلى في الواقع خاصة أن نسبة (94.2%) من الليبيين يثقون ثقة كاملة في الأسرة وفي الجيران بنسبة (38%) وفي المعارف الشخصية بنسبة (40.2%) مما يؤهلهم أن يكونوا مصادر موثوقة يحصلون منها على المعلومات كما موضح في الشكل (3).



وهنا وجب طرح جملة من التساؤلات المشابهة حول كيفية استخدام الليبيون لوسائل الإعلام والاتصال الجديدة أداة لمناقشة المعلومات التي يحصلون عليها من وسائل الإعلام؟ وحول حجم هذه النقاشات وآلياتها؟ وأيضاً حول حجم تأثيراتها في تعديل أو إضافة أو حتى تغيير معاني أو مفاهيم جديدة في المعلومات التي يتم تداولها عبر وسائل الإعلام.

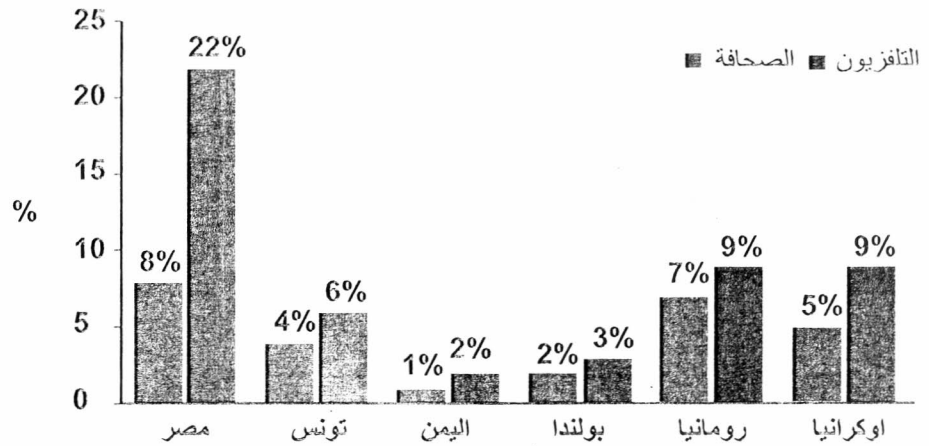
للمزيد انظر: محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص 298-299.

مقارنات عربية ودولية

ما لاحظناه أنفاً يشير في مجمله إلى انخفاض معدلات ثقة قد يعول عليها في إحداث تغييرات مهمة في اتجاهات وقيم الليبيين لاسيما في فترة ما بعد ثورة 17 فبراير، وقد تكون هذه النتيجة متقاربة مع نتائج بعض الدول التي مرت بتغيرات شبيهة لما حدث في ليبيا مثل مصر وتونس واليمن على المستوى العربي، وبولندا ورومانيا وأوكرانيا، انظر شكل (4)، والتي تعرضت لظروف في فترات سابقة قد تكون مشابهة لليبيا.

هذه الدول انخفضت فيها ثقة مواطنيها في وسائل الإعلام، حيث نجد ثقة أقلية ضئيلة في مصر تصل إلى (8%) في الصحافة و(22%) في التلفزيون، وفي تونس نسبة الثقة في الصحافة (4%) وفي التلفزيون (6%)، وفي اليمن نسبة الثقة في الصحافة (1%) وفي التلفزيون (2%)، أما في بولندا نسبة الثقة في الصحافة (2%) وفي التلفزيون (3%)، وفي رومانيا نسبة الثقة في الصحافة (7%) وفي التلفزيون (9%)، وفي اوكرانيا نسبة الثقة في الصحافة (5%) وفي التلفزيون (9%).

شكل (4) مقارنة بين بعض الدول العربية و دولية في ثقة الوسائل الإعلام



هذه النسب تشير إلى وجود حالة تكاد تكون متشابهة بين ليبيا وتلك الدول في مستوى ثقة المواطن في الإعلام، إلا أن بعض الدول انخفضت فيها ثقة مواطنيها في الإعلام تدريجياً، ففي بولندا مثلاً كانت أقلية ضئيلة هي من تثق في الصحافة بنسبة (9%) وفي التلفزيون (7%) بين عامي 1993-1999، وبالرغم من بقائهم أقلية ضئيلة إلا أن النسبة انخفضت لتصل إلى (6%) في الصحافة (5%) في التلفزيون بين عامي 2005-2009 وإلى (2%) في الصحافة (3%) في التلفزيون بين عامي 2010-2014، أما باقي الدول فقد ثبت فيها مستوى الثقة في الصحافة والتلفزيون مع بعض التذبذب نزولاً وصعوداً لم يزد على المستوى المذكور.

هذه المقارنة تجعلنا نطرح تساؤلات تحمل شيئاً من القلق بشأن ثقة الليبيين في وسائل الإعلام مستقبلاً وعمّا إذا كانت ستتدهور، مثل حالة بولندا، أم أنها ستكون على حالها خلال السنوات المقبلة، مع ضرورة الإشارة إلى أن الأمر سيكون شيئاً في الحالين. غير أننا نضيف أنه يتوجب فهم وتفسير قضية ثقة الليبيين في وسائل الإعلام في ضوء التحديات التي تواجه مهنة الإعلام في ليبيا بشكل عام، حيث رسخ في ذهن الليبيين، بما فيهم بعض الإعلاميون، أن الإعلام لا يمكن إلا أن يكون تابعاً للسلطة وناطقاً باسمها ومنبراً لها، وعلى ذلك فإنهم ينظرون إلى حيادية وموضوعية هذه الوسائل بشيء من الريبة والشك، وهذا قد يلقي بظلال سوداء على الدور المطلوب منها في مجال الترسخ لمنظومة قيمية قد تساعد الليبيين على مواكبة التغيير ومعرفة السلوكيات المؤدية إليه أو المنسجمة معه. مثل هذا الطرح يجعلنا نتساءل بالضرورة عن الفلسفة الحقيقية التي تنطلق منها وسائل الإعلام في تأدية وظائفها، وعن المقدرة على تحديد ملامحها بشكل دقيق، وعن السبل الكفيلة بإحداث نقلة نوعية للإعلام عبر تأسيس نظام يرسخ لثقافة جديدة عن كيفية استخدام وتوظيف وسائل الإعلام في المجتمع الليبي مستقبلاً.

وفيما يتعلق بمصادر المعلومات نستطيع القول إن أنماط وسلوكيات تعرض المتلقي الليبي تُحدد في ضوء اهتمامه بمتابعة نوعية من الوسائل الإعلامية دون غيرها، وعلى هذا فإن نمط تعرضه لوسائل الإعلام يحدد نوعية مصادر حصوله على المعلومات. وفي هذا السياق يمكن ملاحظة انخفاض نسبة استخدام الليبيين للصحف اليومية كمصدر للمعلومات مقارنة مع استخدامهم للوسائل الأخرى، حيث يعتبر الليبيون الصحف اليومية مصدراً للمعلومات بنسبة (6.8%)، وإذا ما نظرنا لاستخدامهم للمجلات نجدتها تنخفض إلى (2.8%)، وهذا قد يشير إلى أن انخفاض نسب تعود الليبيين على سلوك القراءة كوسيلة للحصول على المعلومات.

وفي المقابل يحصل الليبيون على معلوماتهم اليومية من الأخبار التلفزيونية بنسبة (78.8%)، ومن الهاتف المحمول (71.3%)، ومن أخبار الراديو (48.4%)، ومن الأصدقاء والزملاء (37%)، ومن الإنترنت (35.8%)، ومن البريد الإلكتروني (24.3%). وعلى هذا فإن النمط السائد لديهم هو الميل إلى التعرض للمصادر السمعية البصرية أو للمصادر الشخصية المباشرة أكثر من الاعتماد على سلوك القراءة الذي تتطلبه المصادر الورقية أو المقروءة.

وهنا نحتاج إلى التعرف إلى ما إذا كان المتلقي الليبي يتصف بكونه مشاهداً أكثر من كونه قارئاً، متأثراً بنمط سلوكه وذلك بميله إلى التعرض السهل للمصادر، أم أن المشكلة تتعلق بمستوى القارئية أو الإنقراطية. إن هذا من شأنه مساعدتنا في تسليط الضوء على تطوير وسائل وآليات العمل الصحفي مستقبلاً.

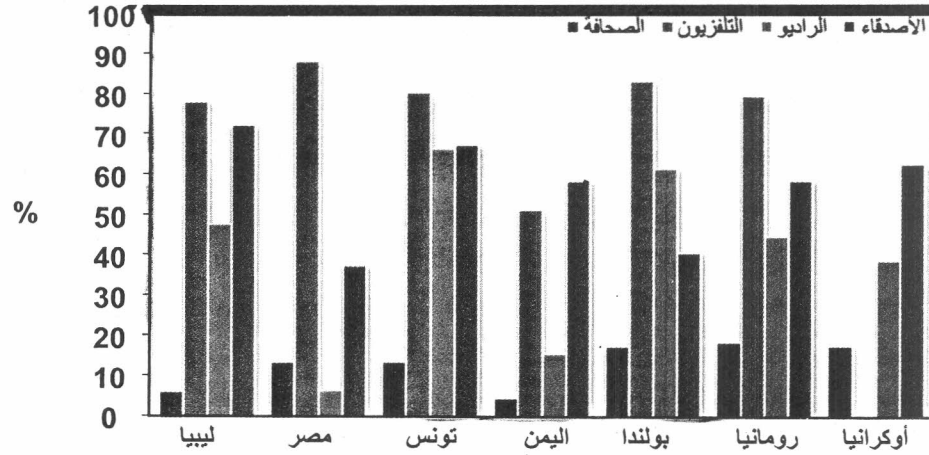
ويعتبر استخدام الليبيين للصحف كمصدر للمعلومات منخفضاً (6.8%) بالمقارنة مع دول عربية مثل مصر (14%)، وتونس (14%)، ودول أوروبا الشرقية مثل بولندا (18%)، ورومانيا

(19%)، وأوكرانيا (18%)، ويستثنى من ذلك اليمن حيث تصل نسبة الاعتماد فيها على الصحف كمصدر يومي للمعلومات إلى (5%)، وقد يكون لعدم اهتمام المجتمعين الليبي واليميني بالشؤون السياسية، وحدثة عهدهما بالانخراط في العمل السياسي، وانخفاض معدلات الوعي السياسي لدى المواطنين نتيجة لسنوات طويلة من الانغلاق على السياسة علاقة بانخفاض نسبة الاعتماد على الصحف كمصدر للمعلومات.

وبالتبع تنخفض نسب الاعتماد على المجلات المطبوعة كمصدر يومي للحصول على المعلومات تقريباً في كل الدول موضع المقارنة، ففي حين أنها في ليبيا تصل إلى (2.8%)، نجدها تصل في باقي الدول إلى (3%) في تونس، و(2%) في مصر، وصفر في اليمن، و(2%) في بولندا، و(7%) في رومانيا، و(7%) في أوكرانيا؛ وذلك لأسباب قد ترجع إلى طبيعة المجلة نفسها من حيث دورية الصدور، ونوعية الموضوعات التي تناقشها، ومجالات التنافس التي تهتم بها، والجمهور النوعي الذي تخاطبه.

وربما يدعم اعتماد أغلبية عالية من الليبيين (78.8%) في الحصول على المعلومات يومياً من الأخبار التلفزيونية ما ذهبنا إليه من سيادة أنماط التعرض البصري كطريقة سهلة للحصول على المعلومات من الأخبار التلفزيونية. وبمقارنة ليبيا بالدول الأخرى نجد حالة تكاد تكون متقاربة، حيث يعتمد المصريون على هذا المصدر بشكل يومي بنسبة (89%)، وفي تونس (81%)، وفي بولندا (84%)، وفي رومانيا (80%)، ويستثنى من ذلك اليمن حيث تصل النسبة إلى (52%) في أقل نسبة للاعتماد على الأخبار التلفزيونية بعد ليبيا ولكن بفارق كبير نسبياً، كما هي يوضح في الشكل التالي.

شكل (5) مقارنة بين بعض الدول العربية و دولية في الحصول علي المعلومات اليومية من الوسائل الإعلام



ويعد التوجه القوي لامتلاك قنوات تلفزيونية والتناقص المستمر في عدد الوسائل الورقية سياقاً محتملاً لتفسير الاعتماد الكبير لليبيين على الإعلام البصري كمصدر للمعلومات. وهنا نطرح تساؤلات بشأن استغلال هذه الخاصية التي يتمتع بها التلفزيون لخدمة أهداف ذات طابع أيديولوجي، وكذلك بشأن معرفة الأسباب الحقيقية لإصرار بعض المؤسسات ذات الطابع السياسي أو الجماعات أو بعض رجال الأعمال على امتلاك قنوات تلفزيونية خاصة؛ كما أننا نتساءل حول الدور الذي يمكن أن يقوم به التلفزيون في مثل هذه الظروف.

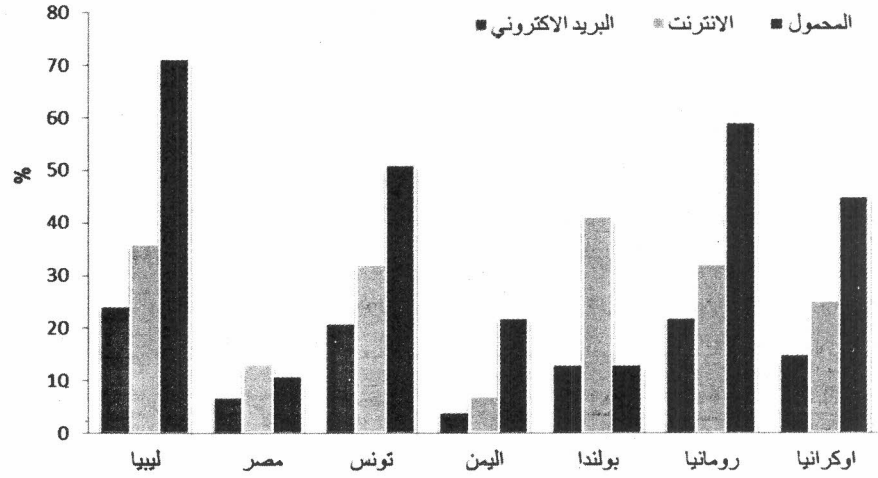
وبخصوص الاعتماد اليومي على الراديو كمصدر للمعلومات، تتقارب نسبة اعتماد أقلية كبيرة من الليبيين (48%) على الراديو مع بعض الدول محل المقارنة، حيث يصل الاعتماد في تونس على الراديو للحصول على المعلومات بشكل يومي إلى (67%)، وفي بولندا (62%)، وفي رومانيا (45%)، وفي أوكرانيا (39%)، ويستثنى من ذلك مصر حيث بلغ الاعتماد على الراديو (7%) واليمن (16%). غير أن ما يجمع بين هذه الدول أن اعتماد مواطنيها على أخبار الراديو كمصدر للمعلومات يأتي ثانياً في التسلسل بعد اعتمادهم على التلفزيون، باستثناء مصر حيث تأتي الصحف في المرتبة الثانية بعد التلفزيون، انظر الي الشكل (5).

ونعتقد أن للراديو بعض الخصوصية في ليبيا حيث كان الاعتماد عليه منذ بداية الثورة كمصدر يومي للحصول على المعلومات، وذلك عندما احتكر النظام السابق القنوات التلفزيونية واستخدمها لترويج الإشاعات وتهديد المواطنين في المناطق المحررة، حيث الانطلاقة المبكرة للراديو ودوره في تزويد الليبيين في المناطق المحررة بالكثير من المعلومات حول ما يجري من أحداث في مدنهم أيام ثورة 17 فبراير ومساعدتهم على رفع روحهم المعنوية من خلال طمأننتهم من خلال بث أخبار حول تبني المجتمع الدولي لقضية ليبيا، وإعطائهم معلومات عن تقدم الثوار في الجبهات، التي كانت سبباً في إحداث ارتباط وثيق بين المواطن الليبي وهذه الوسيلة جعلته يعتمد عليها بشكل كبير كمصدر للمعلومات إلى الآن. وربما تكون لعلاقة الليبيين بالراديو انعكاسات ايجابية على تطوره سواء فيما يتعلق بتزايد عدد المحطات الإذاعية أو ما يتعلق بالمضامين التي يقدمها والوظائف التي يؤديها. وقد يكون هذا الارتباط سبباً محتملاً وراء ارتفاع نسبة الاعتماد على الراديو في ليبيا وانخفاضها في مصر واليمن. ولكن يبقى السؤال: هل سيحافظ الراديو على مكانته لدي الليبيين؟ وهل بالإمكان زيادة تدعيم دوره كمصدر للمعلومات المحلية والوطنية في المستقبل؟

ومن الملاحظ أيضاً الفارق الواضح في استخدام نسبة (71.3%) من الليبيين للهاتف المحمول كمصدر للحصول على المعلومات بشكل يومي مقارنة بنظرائهم في الدول المذكورة، حيث يُعتمد على الهاتف في مصر بنسبة (11%)، وفي تونس (51%)، وفي اليمن (22%)، وفي بولندا (13%)، وفي رومانيا (59%)، وفي أوكرانيا (45%). ويمكن تفسير ارتفاع اعتماد

الليبيين على الهاتف المحمول بأنهم قد استخدموه كوسيلة غير مباشرة لنقل وتوفير معلومات من وسائل الإعلام إلى المواطن الليبي والعكس، كما هي في شكل (6)، حيث ساهم كوسيلة مهمة في تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات من مصادر ميدانية ومن ثم يتم نقلها للمواطن.

شكل (6) مقارنة بين بعض الدول العربية و دولية في الحصول علي المعلومات اليومية من الوسائل التكنولوجية



و بالطبع استخدم الليبيون الهاتف المحمول لمناقشة معلومات تحصلوا عليها من وسائل الإعلام بغرض التأكد من صحتها أو مشاركتها مع آخرين، وبذلك فإن الأمر يتطلب معرفة حدود قدرة الهاتف المحمول على تدعيم الرسائل الإعلامية ومناقشتها وتسريع انتشارها، ودوره في مساعدة شريحة عريضة من الليبيين في التزود بالمعلومات، كما يجب أن نتأكد أيضاً مما إذا كان هذا الفارق بسبب فتح خطوط الهاتف بخدمة مجانية أو بقيمة مخفضة السعر في أثناء فترة الثورة وبعدها.

وتستخدم نسبة (24.3%) من الليبيين البريد الإلكتروني، والإنترنت بنسبة (35.8%)، وبالمقارنة مع الدول العربية تعتبر هذه النسب هي الأفضل، كما يوضح شكل (6)، حيث في مصر البريد الإلكتروني (7%) والإنترنت (13%)، وفي تونس البريد الإلكتروني (21%) والإنترنت (32%)، وفي اليمن البريد الإلكتروني (4%) والإنترنت (7%). ويتقدم الليبيون في الاعتماد على البريد الإلكتروني كمصدر للمعلومات اليومية أكثر من نظرائهم في بولندا (13%)، وفي رومانيا (22%)، وفي أوكرانيا (15%). ولكن يعتبر اعتماد الليبيين على الإنترنت كمصدر للمعلومات متقاربا إلى حد ما مع الدول الأوربية السابقة، حيث كان الاعتماد على الإنترنت في بولندا (41%)، وفي رومانيا (32%)، وفي أوكرانيا (25%). ويمكن النظر إلى تفوق الليبيين على نظرائهم في الدول محل المقارنة في استخدام الوسائل الإلكترونية كمصدر للمعلومات إلى القدرة المالية للدولة الليبية، حيث تعتبر من الدول الغنية مالياً وتمتلك

إلى حد ما القدرة على تجهيز البنية التحتية لأنظمة الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى توفير الخدمات التي تقدمها هذه التقنيات بأسعار مخفضة، فضلاً عن أن أسعار هذه الخدمات لا تشكل عبئاً على دخل المواطن الليبي. وهنا تتوفر لليبيا فرصة كبيرة أمام الوسائل الإعلامية لتسخير هذه التكنولوجيا المتطورة في صناعة وإنتاج وبث وتوزيع المواد الإعلامية؛ فهل بإمكان قطاع الإعلام والاتصالات في ليبيا مستقبلاً الاستفادة منها؟

ويلاحظ أن نسبة (73%) من الليبيين يعتمدون على الأصدقاء أو الزملاء كمصدر للحصول على المعلومات بشكل يومي، وهم بذلك يتفوقون بفارق معقول على نظرائهم في الدول موضع المقارنة، حيث كانت نسبة الاعتماد على الأصدقاء أو الزملاء (انظر شكل 5) في مصر (38%)، وفي تونس (68%)، وفي اليمن (59%)، وفي بولندا (41%)، وفي رومانيا (59%)، وفي أوكرانيا (63%). وقد يكون هذا الارتفاع معبراً عن التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الليبي، وقد يكون ذلك راجعاً لتسخير وسائل التواصل الحديثة لخدمة الاتصال الشخصي المباشر لاسيما في ضوء انخفاض أسعار خدماتها. وهذا يتطلب فهم طبيعة التداخل بين المصادر الشخصية المباشرة للحصول على المعلومات والمصادر الإلكترونية الحديثة، ودرجة تأثير كل منهما في الأخرى، وكذلك مستوى توظيف هذه المصادر المباشرة في خدمة وسائل الإعلام العام، بالإضافة إلى معرفة الطريقة التي يتخذ بها الليبيون قراراتهم ويكونون قناعتهم في إطار هذا الاستخدام للوسائل الشخصية المباشرة، وما إذا كان بالمقدور أن تعزز هذه الوسائل المضامين التي تنبئها وسائل الإعلام الجماهيرية، وكيفية حدوث ذلك.

خاتمة

بالاعتماد على البيانات التي يقدمها لنا المسح الشامل للقيم في ليبيا يمكن أن نترك الحديث مؤقتاً عن الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في المجتمع الليبي ونلتفت إلى الحديث عن الفرص المتوفرة أمام وسائل الإعلام لتفعيل وتضخيم حجم هذا الدور. ومن هذه الفرص على سبيل المثال ما يتعلق بفكرة الليبيين عن القيم الواجب تنشئة الأطفال عليها، حيث إن أغلبية تهتم بقيم التسامح والأيمان الديني والشعور بالمسئولية والتعبير عن الذات وشعورهم بالفخر بكونهم ليبيين. كذلك يمكن أن ينطلق الإعلام لتفعيل دوره من أرضية رفض الليبيين لبعض الظواهر السلبية كالجريمة مثلاً.

كما يمكن زيادة تعزيز رأي الأغلبية العالية التي قررت التصويت في الانتخابات على المستوى المحلي والوطني ومساعدتهم على زيادة الثقة في الوصول إلي مجتمع ديمقراطي كما تهتم بذلك أغلبية بسيطة من الليبيين. إن الكشف طبيعة دور وسائل الإعلام، والآفاق المستقبلية لأدوارها، ومعرفة القيم التي تستمد منها وسائل الإعلام أدوارها، والآليات التي تتبعها في القيام بها، يجعلنا نقترح مجموعة من الموضوعات التي تستحق المزيد من البحث والنقضي:

- هل قيم الليبيين التي استقصاها المسح الشامل للقيم كان لوسائل الإعلام علاقة بتكوينها؟ وهل بإمكان وسائل الإعلام الليبي وضع إستراتيجية تخدم منظومة قيمية تحظى بإجماع مقبول لدى الليبيين؟ وإلى أي حد تتداخل وسائل الإعلام كنظام مع باقي الأنظمة الأخرى لاسيما الاجتماعي والسياسي، لأداء أدوار تكاملية في مجال خدمة منظومة القيم المجتمعية؟
- ما علاقة المضامين التي تقدمها وسائل الإعلام الليبية بالقيم التي يظهرها المسح الشامل لأراء الليبيين؟ وما أنواعها وما خصائصها؟ ومن الجمهور الذي تستهدفه؟ وما المعالجات التي تقدمها؟ وما الصور التي تنقلها وتغرسها في أذهان الليبيين؟ وهل تساعد هذه الصور والمضامين المواطن الليبي على التكيف مع واقعه الاجتماعي والسياسي؟ وإلى أي حد تعكس هذه المضامين الواقع الفعلي؟ وما الآليات المساعدة على تحسين وتطوير هذه المضامين بشكل مستمر؟
- ما المعايير التي تستخدمها وسائل الإعلام الليبية في وضع أولوياتها وأجنداتها؟ وإلى أي حد تتطابق هذه الأولويات مع اهتمامات المواطن الليبي؟ وما مستوى استجابة وتجاوب سلوكيات الرأي العام مع ما تطرحه وسائل الإعلام؟ وكيف تضع هذه الوسائل خططها البرمجية؟ وما مستوى التداخل بين محتوى وسائل الإعلام وذوق الجمهور الليبي في إطار علاقة التأثير التبادلي بينهما؟
- ما وسائل الإعلام غير الليبية التي يعتمد عليها الليبيون كمصادر للمعلومات؟ وما الأسباب التي تدفعهم إلى اللجوء لهذه الوسائل، عربية كانت أم أجنبية؟ وما مستوى الإشباع المتحققة لليبيين من الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية؟ وهل يمكن تفسير درجة التفاوت في الاعتماد على وسائل الإعلام في إطار تفاضلي أم تكاملي؟ وهل لما يثار ضد وسائل الإعلام من أنها تدعو للكراهية والعنف وإثارة الإشاعات وبث الفتنة علاقة بالمعلومات التي تنشرها؟ أم أن هناك أسبابا أخرى تحتاج إلى مزيد من التقصي والبحث؟ وهل تعبر الإشاعات المتداولة بين أفراد المجتمع الليبي عن مظهر غير سوي للعلاقة بين وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الشخصي المباشر؟ وإلى أي مدى يمكن توظيف أنظمة الإعلام والاتصال المتنوعة لخدمة مصالح مجتمعية؟ وكيف يمكن أن

يؤثر الاتصال الشخصي المباشر في دعم أو رفض الرسائل التي تقدمها وسائل الإعلام العام؟

• هل البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ليبيا تسهل من مهمة وسائل الإعلام؟ وما حجم اعتماد وسائل الإعلام على هذه التكنولوجيا في إنتاج موادها وتوزيعها؟ وما حجم التداخل بين هذه التكنولوجيا ووسائل الإعلام العام؟ وما نقاط الضعف والقوة في استخدام هذه التكنولوجيا بشكل متزامن مع وسائل الإعلام؟ وكيف يمكن أن تدعم هذه التكنولوجيا رسالة الإعلام الليبي؟ وما أثرها على جودة الأداء المهني للإعلاميين والصحفيين في ليبيا.

• ما الدور الذي تقوم به كل من وزارة الإعلام ومنتدى القرار في الشأن الإعلامي فيما يتعلق بتأسيس وتنظيم نظام الإعلام في ليبيا؟ وهل لديهم خطط وسياسات يفترض أن تعمل وسائل الإعلام في إطارها؟ وما الآليات التي يقترحونها لاحتواء قطاع الإعلام الخاص ضمن منظومة الدولة الليبية؟ وما الأدوار التي يلعبها كل من قطاعي الإعلام الحكومي والإعلام الخاص في مجال التنمية المجتمعية والقيام بالوظائف الإعلامية؟ وما موقفهم من الممارسات المهنية للإعلاميين والصحفيين؟ وما الإجراءات التي يقترحونها لرفع الضغوطات ومنع الانتهاكات التي تمارس على الإعلاميين؟ وما موقفهم من النقابة العامة للإعلاميين والصحفيين؟ وما أدوار النقابة في مجال تحسين الأداء المهني والدفاع عن حقوق الإعلاميين؟ وهل توجد لدى كل هؤلاء خطط لتدريب الإعلاميين على كيفية ممارسة المهنة وأخلاقيات ممارستها؟